المحاضرة:

أحوال المسند إليه

المسند إليه هو كل اسم ضم إليه غيره مثل المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، واسم إن. والأصل أن يكون المسند إليه مذكوراً في الكلام وقد يحذف إذا دلت عليه قرينة نحو قوله تعالى ((فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم)) أي أنا عجوز، أو لضيق المقام نحو قول رفيق الصياد (غزال) أو ليجري اللفظ مجرى المثل فيكون موجزاً نحو –رمية من غير رام– أي رميتك هذه.

والأصل في المسند إليه **التعريف** لأن الحكم إنما يكون على معروف فيكون المسند إليه معرفة من المعارف الستة المذكورة في النحو، فإذا تعين طريق من تلك الطرق الستة وجب الاقتصار عليه وإن أمكن الإتيان في تعريفه بطريقين فصاعداً كما إذا أمكن التعبير عنه باسمه العلم أو بالموصول وصلته أو بالضمير، تخير البليغ في ذلك وهو يراعي ما هو أنسب فقد يختار تعريفه باسمه العلم لأن في الاسم تعظيماً مثل معز الدين والرضا أو فيه إهانة نحو بولان ويسير فيقصد المتكلم الإشارة إلى أن المسمى له حظ من اسمه فلذلك قال الشاعر:

وفضل يسير في البلاد يسير

وقال النبي صلى الله عليه وسلم ((عُصَيَّة عصت الله ورسوله)) أو لأن في الاسم **محبة وابتهاجها** بذكره كما قال...

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا

ليلاي منكن أم ليلى من البشر

فلم يقل أم هي من البشر ليعيد اسمها.

وقد يختار **الموصول** لأن الصلة تشعر بمعنى لا يمكن أن يؤدَّى بغير الجملة مثل معنى شعار الصلة بالتفخيم في قوله **تعالى: ((فغشيهم من اليم ما غشيهم))**، وكاختيار الموصول على المعرف بأل في قول زهير:

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه

يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم

فإنه لم يقل: المستسلم مهضوم مثلاُ بل أتى بالموصول ليشير بالصلة إلى علة الحكم وكاختيار المضاف على الاسم العلم في قوله تعالى: **((يا أيها الناس اعبدوا ربكم))**.

وقد يؤتى بالمسند إليه نكرة لعدم الداعي للتعريف نحوه ((وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى)) فدل على أن المسند إليه فرد مبهم من جنس ثم يتوصل المتكلم بذلك إلى إفادة التعظيم تارة والتحقير أخرى وقد جمعهما قول مروان بن أبي حفصة

له حاجب عن كل أمر يشينه

وليس له عن طالب العرف حاجب

ويعرف ذلك بالقرينة وسياق الكلام كقول عباس بن مرداس:

وقد كنت في الحرب ذا تدرا

فلم أعط شيئاً ولم أمنع

أي لم أعط شيئاً عظيماً بقرينه قوله ولم أمنع.

ومن أهم أحوال المسند إليه حالة تقديم فإن تقديمه وإن كان هو الأصل إلا أن المتكلم قد يشير باختيار تقديمه مع تأتي تأخيره كأن يأتي به مبتدأ مع إمكان الإتيان به فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً وكالإتيان به مبتدأ وهو نكرة والخبر فعل مع أن الأصل حينئذ تقديم الفعل كما في قولهم بقرة تكلمت للإشارة إلى أن ذلك للاهتمام بشأنه، أما لأن فيه فالا نحو سعد أتاك وأما للتشويق نحو قول المعري:

والذي حارتْ البرية فيه

حيوان مستحدث من جماد

يريد حشر الأجساد، ومما التزمت العرب فيه التقديم لفظ مثل وغير في قولهم ((مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود)) إذا أريد أنت لا تبخل وأنت تجود فجعل مثل وغير كناية عن المخاطب ويشيرون إلى هذا الجعل بالتقديم المفيد للاهتمام إذ لا وجه لهذا الاهتمام إلا تنبيه إلى أن المراد بمثل وغير معناهما الكنائي.

عوارض أحوال المسند

قد عرفت أن المسند هو الكلمة المضمومة إلى غيرها لإفادة مدلولها محكوم به لذلك الغير، فالمسند هو: خبر المبتدأ، وفعل الفاعل أو نائبه إذا كان الفعل تاماً، واسم الفعل، والمبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر لأن ذلك المبتدأ في قوة الفعل فلذلك عمل في الفاعل، وخبر كان وأخواتها، وخبر أن وأخواتها.

وقد نبهك هذا إلى أن المسند قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً فلا جرم أنك تتطلب الفرق بين الداعي للبليغ أن يأتي بالمسند مرة اسماً ومرة فعلاً: فاعلم أنه يأتي به فعلاً إذا أراد التقييد بأحد الأزمنة الماضي والحال والمستقبل على أخصر وجه فيغنيه أن يقول قدم صديقك عن أن يقول قدوم صديقك أمس فيكون الإتيان بالفعل طريقاً من طرق الإيجاز عند إفادة الزمان مع ما في الفعل من إفادة كون الوصف غير ذاتي للمسند إليه ويزيد المضارع فيدل على تجدد الحصول(18) آناً بعد آن نحو ((الله يستهزئ بهم))، ويأتي البليغ بالمسند اسما عند إرادة عدم التقييد بأحد الأزمنة وإرادة عدم التجدد فقولك زيد منطلق لا تعرض فيه لأكثر من إثبات وصف الانطلاق له فهو شبيه حينئذ بالصفات التي لا دلالة لها على شيء من الحدوث نحو زيد طويل مثال ذلك قوله تعالى حكاية عن المنافقين ((وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون)) أشاروا إلى أن الاستهزاء بالمؤمنين صفة ملازمة لهم ليست بأمر حادث فيهم.

ثم من أحوال المسند الفعلي أن يقيد بالشرط على معنى أداة من أدواته المذكورة مع معانيها في كتب النحو فلا فائدة في ذكر تفاصيلها في هذا العلم وإنما يتعلق الغرض ببيان الفرق بين الشرط بإن والشرط فإذا لأن النحاة أهملوا فإنهما مشتركتان في الدلالة على أصل التعليق والاستقبال دون زيادة لكن الغالب في الشرط بإن أن يدل على عدم اليقين بوقوع الشرط سواء كان مستقرب الوقوع لكن بلا جزم كقوله تعالى((وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم)) فإن إيمانهم وتقواهم واقعان (19) أو كان مشكوكا في وقوعه ضعيف الاحتمال كقول المعري

فإن استطع في الحشر آتك زائر

وهيهات لي يوم القيامة إشغال

وإما إذا فاصلها الدلالة على اليقين بوقوع شرطها نحو((إذا جاء نصر الله والفتح)) الآية هذا هو الأصل وقد جاء على ذلك قوله تعالى((فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه)) لأن نعم الله على العباد كثيرة والمصائب نادرة(ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة) وقد تستعمل أن في مقام اليقين لتنزيل اليقين منزلة الشك كما إذا كان حال المخاطب حال من يشك في الأمر اليقين كقول طرفة

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى

ةإن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فإن كنت لا تستطيع دفع منيتي

فدعني أبادرها بما ملكت يدي

وتستعمل إذا في مقام عدم اليقين كتصور المر المحبوب كثيرا وقوعه لشدة تعلق القلب بكثرته كقول النابغة

إذا تغنى الحمام الورق ذكرني

ولو ترحلت عنها أم عمار

واصل المسند التأخير عن المسند إليه. وقد يقدم ليفيد تقديمه قصر المسند إليه على المسند نحو((لا فيها غول))أي أن عدم الغول مقصور على الكون في خمر الجنة وسيأتي في القصر. وقد شاع عند العرب تقديم أسماء الأعداد عند قصد جمع أشياء ليفيد التقديم تشويقا للمعدود نحو قوله صلى الله عليه وسلم ((سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله أمام عادل إلخ)) ونحو((كلمتان حبيبتان إلى الرحمن الحديث)) ونحو قول محمد بن وهيب في مدح المعتصم العباسي

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها

شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وهذا كله ما لم يكن التقديم لسبب يحتم التقديم في النحو مثل تقديم أدوات الصدر في نحو كيف أنت وأين اللقاء ومتى الظعن. أو لسبب يعرف أنه لفظي ى غرض فيه لغير اللفظ مثل التقديم لأجل السجع كقول

الحريري في المقامة الثانية((فإذا هو مثافن لتلميذ. على خبز سميذ، وعجل حنيذ وقبالتهما خابية نبيذ)) فتقديم قوله قبالتهما على المسند إليه لقصد السجع إذ لا يحتمل معنى القصر. وأصل المسند التنكير وقد يعرف لإغراض أهمها إفادة القصر كما سيأتي في بابه .

عوارض أحوال متعلقات الفعل

وهي المفاعيل؛ والظروف؛ والمجرورات؛ والحال، والتمييز، وأهم ما يتعلق به غرض البليغ هو أحوال المفاعيل وخاصة المفعول به فإنه الذي تعرض له أحكام الحذف دون غيره من المفاعيل لأنه إذا لم يذكر علمنا أنه محذوف إذ الفعل المتعدي يطلب مفعوله طلبا ذاتيا ناشئا عن وضع معنى الفعل المتعدي فإن الفعل اللازم وضع ليدل على حدث صادر من ذات واحدة والفعل المتعدي وضع ليدل على حدث صادر من ذات ومتعلق بأخرى. أما بقية المفاعيل فإنها إذا لم تذكر لا يوجد دليل يدل على أن المتكلم قصد ذكرها ثم حذفها وكذلك أحكام التقديم إنما تغلب مراعاتها في المفعول به.

فإذا لم يذكر المفعول به مع فعله المتعدي إليه ولم تكن قرينة على تقديره فحذفه حينئذ قد يكون لإظهار أن لا غرض بتعليق ذلك الفعل بمفعوله فينزل الفعل حينئذ منزلة اللازم بحيث يكون النطق به ليس إلا لقصد الدلالة على أصل معناه الحدثي إذا لم يجد المتكلم فعلا آخر يدل على ذلك المعنى أو لم يستحضره فحينئذ لا يقدر لذلك الفعل مفعول نحو ((هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)) وقول البحتري يمدح المعتز بالله العباسي

شجو حساده وغيض عداه
أن يرى مبصر ويسمع واعي

فلم يذكر مفعول يرى ويسمع لأنه أراد أن يوجد راء وسامع فلا غرض لمعرفة مفعول. والمعنى أن الرأي لا يرى إلا آثار الخليفة الحسنى والسامع لا يسمع إلا ثناءه. وقرينة ذلك قوله شجو حساده.لأن ذلك هو الذي يشجو حساده ويغيض عداه وقد يكون الحذف لقصد التعميم مثل((والله يدعو إلى دار السلام)) أي يدعو كل أحد وإنما قلنا آنفا((ولم تقم قرينة على تقديره)) لأنه إن كان المفعول مقدار منوي اللفظ فهو كالمذكور والقرينة أما من نفس الفعل بأن يكون مفعوله معينا لأنه لا يتعدى إلا إليه كقول عمرو بن معد يكرب

فلو أن قومي انطقتني رماحهم
نطقن ولكن الرماح أحبرت

إن فعل أجر معناه شق اللسان فمفعوله متعين.وإما بأن يكون عليه قرينة لفظية وهو كثير.

وأما تقديم المفعول وما معناه كالجار والمجرور والظرف فقد يكون للحصر نحو((إياك نعبد)) وفي الحديث الصحيح((ففيهما فجاهد)) يعني الأبوين وهو كثير في كلامهم. وقد يكون لمجرد الاهتمام نحو((

وأما ثمود فهديناهم)) في قراءة النصب وقد يكون لغرض لفظي كالسجع والفاصلة في نحو((ثم الجحيم صلوه. ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه)).

القصر

القصر تخصيص حكم بمحكوم عليه بحيث لا يثبت ذلك الحكم لغير ذلك المحكوم عليه. أو تخصيص محكوم عليه بحكم بحيث لا يتصف ذلك المحكوم عليه بغير ذلك الحكم بواسطة طريقة مختصرة تفيد التخصيص قصدا للإيجار فخرج بقولنا بواسطة طريقة مختصرة إلخ نحو قول السموأل

تسيل على حد الظبات نفوسنا

وليست على غير الظبات تسيل

فإن هذا المثال اقتضى تخصيص سيلان النفوس أي الدماء بالكون على حد الظبات لكن ذلك ليس مدلولا بطريقة مختصرة بل بجملتي إثبات ونفي.

والمراد بالحكم والمحكوم عليه الأمر المقصود قصره أو القصر عليه سواء كان أحد ركني الإسناد نحو((ما محمد إلا رسول الله)) أم كان متعلق أحدهما كالمجرور المتعلق بالمسند في قول كعب بن زهير

لا يقع الطعن إلا في نحورهم

وما لهم عن حياض الموت تهليل

فقصر وقوع الطعن على الكون في نحورهم وكالحال المخصصة للمسند إليه نحو: إنما الشاعر زهير راغبا. إذا أردت قصرا أدعائيا في حالته هذه(لقولهم: زهير إذا رغب،والنابغة إذا رهب، والأعشى إذا طرب، وعنترة إذا ركب).

وكالظروف في قول عمر بن أبي ربيعة

فقالت وألقت جانب الستر إنما

معي فتحدث غير ذي رقبة أهلي

أي إنك لا تتحدث الآن إلا معي فقل ما شئت. فالمخصوص بشيء يسمى مقصورا والمخصوص به شيء يسمى مقصورا عليه والمقصور هو الذي لا يتجاوز المقصور عليه لغيره والمقصور عليه هو الذي لا يشاركه غيره في الشيء المقصور. فالاختصاص والحصر مترادفان.

القصر إما القصر موصوف على صفة بمعنى أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى. وأما القصر صفة على موصوف والمراد بالصفة والموصوف هنا الحكم والمحكوم عليه لا الصفة المعروفة في النحو.

وطرق القصر ستة وهي: النفي مع الاستثناء، وإنما ، والتقديم، لما لحقه التأخير من مسند ومفعول ومعمول فعل. والعطف بلا وبل ولكن. أو ما يقوم مقام العطف من الدلالة على الاستدراك لإثبات بعد نفي أو عكسه. وتعريف المسند. وتوسيط ضمير الفعل. وهذه أمثلتها على الترتيب: قول لبيد

وأما المرء إلا كالشهاب وضوئه

يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وقوله تعالى((إنما حرم عليكم الميتة)) . وقوله تعالى ((لكم دينكم ولي دين)) وقوله تعالى((إياك نعبد وإياك نستعين)) وفي ذلك((فليتنافس المتنافسون)) .

ومثال طريق العطف بلكن بعد الواو قوله تعالى((ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما)) وكذا قوله تعالى((من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله)) فهو قصر بعد قصر لأن قوله ((إلا من أكره)) أخرج المكره من الكافر ثم أخرج منه من شرح بالكفر صدرا فالتقدير من كفر بالله مكرها لا غضب عليه ولكن من شرح بالكفر صدرا. وأعلم أن هذه الآية فيها ثلاثة طرق من طرق القصر. ومثال العطف بلا((اللهم حوالينا ولا علينا)) فالواو زائدة والمعنى لا تنزل المطر إلا حوالينا.

وأما طريق تعريف المسند فأعلم أن التعريف الذي يفيد القصر هو التعريف بلام الجنس فإذا عرف المسند بها أفاد قصر الجنس على المسند إليه نحو((أنت الحبيب)) قصر تحقيق و ((هو العدو)) قصر إدعاء((والحزم سوء الظن بالناس)) قصر قلب ((إن شانئك هو الأبتر)) كذلك.

وإما توسيط ضمير الفصل فنحو((ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عبادة)) ونحو((كنت أنت الرقيب عليهم)) و((أن ترن أنا أقل منك مالا وولدا)) وضمير الفصل هو ضمير يتقدم على الخبر ونحوه. ولا يفيد أكثر مما أفادته النسبة لعدم الحاجة إليه في ربط.

وأعلم أن طريق النفي والاستثناء وإنما والعطف بلا وبل ولكن؛ متعينة للقصر. وإما التقديم وتعريف المسند والفصل فقد تكون للقصر وقد تكون لغيره ولكن الغالب كونها للقصر فيستدل عليه منها بمعونة القرائن في المقام الخطابي.

والقصر نوعان حقيقي واضحي لأن التخصيص لشيء إن كان مبنيا على أنع كذلك في الواقع ونفس الأمر فهو القصر الحقيقي. وإن كان مبنيا على النظر لشيء آخر يقابل الشيء المخصص به فقط لإبطال دخول ذلك المقابل فهو قصر إضافي تدل عليه القرينة. فالأول كقولك إنما الخليفة فلان. الثاني كقولك إنما الكاتب زيد أي إلا عمرو ردا على من زعم أن عمرا كاتب ولا تريد أن زيد هو الكاتب في الأرض أو في البلد دون غيره والحزم سوء الظن بالناس أي ليس حسن الظن بحزم ولم يرد أن الحزم كله في سوء الظن. ومن القصر الحقيقي ما يسمى بالادعاءي وهو أن تدعي قصر الصفة على الموصوف

لقصد المبالغة نحو قوله تعالى((أن يدعون من دونه إلا إناثا)) مع أنهم دعوا هبل ويغوث ويعوق لكنهم لما أكثروا دعوة اللت والعزى ومناة جعلوا كالذي لا يدعو إلا إناثا. وقوله في حق المنافقين((هم العدو فاحذرهم)) مع أن المتظاهرين بالشرك والكفر أعداء لكن لما كانت مضرة عداوة المنافقين أشد جعلت عداوة غيرهم كلا عداوة.